

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٥٩

الجمعة، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ . . . . .	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . .	السيد بوليانسكي
	ألبانيا . . . . .	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة . . . . .	السيدة نسيبة
	أيرلندا . . . . .	السيد مايزن
	البرازيل . . . . .	السيد كوستا فيليو
	الصين . . . . .	السيد غنغ شوانغ
	غانا . . . . .	السيدة أبونونغ - نتيري
	فرنسا . . . . .	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا . . . . .	السيد كيماي
	المكسيك . . . . .	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . .	السيد كاريوكي
	النرويج . . . . .	السيدة يول
	الهند . . . . .	السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . .	السيدة توماس - غيرينفيلد

## جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاييتي

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن  
(S/2022/747)

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي (S/2022/761)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-64579 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## المسألة المتعلقة بهاييتي

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/747)

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي

(S/2022/761)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هاييتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/765، التي

تتضمن مشروع قرار قدمته المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/747،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة

من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2022/761،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل

في هاييتي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار

المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

## المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا،

البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند،

الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة والمكسيك، بوصفهما مشاركين في

صياغة القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، أن تشكرا معا أعضاء مجلس الأمن

على استعراض مشروع القرار والتشاور بشأنه بصورة شاملة وعلى نحو

ملائم. وباتخاذ هذا القرار، نكون قد اتخذنا خطوة هامة لمساعدة شعب

هاييتي. وبعد مفاوضات شاقة وشاملة للجميع، أشعر بأن هذا القرار

يعبر حقاً عن توافق آراء المجلس. وعلى الرغم من العمل بموجب إطار

زمني معجل، فقد تمكنا من إدماج آراء جميع أعضاء المجلس.

إن هذا القرار استجابة أولية لنداءات المساعدة التي وجهها

شعب هاييتي. إنهم يريدون منا أن نتخذ إجراءات ضد الجهات الفاعلة

الإجرامية، بما في ذلك العصابات وممولوها، الذين يقوضون الاستقرار

ويزيدون من الفقر في مجتمعهم النابض بالحياة. واستجابةً لذلك، فرض

المجلس جزاءات على أحد أشهر زعماء العصابات في البلد، وهو زعيم

عصابة أسهمت أفعاله إسهاما مباشرا في الأزمة الإنسانية التي سببت

الكثير من الألم والمعاناة لشعب هاييتي.

ونحن نبعث برسالة واضحة إلى الجهات الفاعلة الآثمة التي

تتخذ هاييتي رهينة. إن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي فيما

تُحلّق تلك الجهات بالغ الضرر بشعب هاييتي. وتكون الجزاءات فعالة

لأقصى حد عندما تستهدف تحديدا الجهات الفاعلة الآثمة وتسمح

بوصول المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين. ويحقق القرار الذي

اتخذناه اليوم هذين الهدفين كليهما. وعملنا كذلك على إدراج أساليب

واضحة وقابلة للقياس ومحددة جيدا لاستعراض فعالية هذه الجزاءات

على نحو دوري، وأشكر زملائي على أصواتهم القوية بشأن هذه

المسألة. وقد أرسينا أساسا عظيما للعمل في المستقبل لإحباط الجهات

الفاعلة الإجرامية ومن يمولونها ويدعمونها.

اليدين وسيتم اتخاذ إجراءات - لا ضد من يتسببون في العنف في الشوارع فحسب، بل كذلك ضد من يدعمونهم ويرعونهم ويمولونهم.

وبهذا القرار، تسعى الولايات المتحدة والمكسيك إلى دعم هاييتي في كفاحها من أجل إقامة تعايش سلمي وحكم ديمقراطي. وتكرر المكسيك تأكيد تضامنها الكامل مع دولة هاييتي الشقيقة وتحت أعضاء المجلس على مواصلة العمل فيما يتعلق بالخطوات التالية المطلوبة لتحقيق ذلك الهدف.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** ناقشنا يوم الإثنين الحالة في هاييتي في هذه القاعة (انظر S/PV.9153). وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية المتعددة التي تعصف بهاييتي بشدة. وشددوا على الحاجة إلى إيجاد حل سياسي لتخفيف معاناة الشعب ودعوا بالإجماع إلى اتخاذ إجراءات قوية لتضييق الخناق على العصابات الإجرامية في البلد.

والآن، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) الذي يفرض جزاءات على العصابات الإجرامية الهايتية، تشمل حظر السفر وتجميد الأصول وحظر الأسلحة، وذلك في ترجمة عملية لتوافق آراء أعضاء المجلس بشأن كبح عنف العصابات وتوفير الحماية لشعب هاييتي واستعادة الأمن والنظام الاجتماعي في هاييتي. والصين ترحب بذلك.

ظلت الصين دائما تدعو إلى توخي الحذر بشأن استخدام الجزاءات أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، بغض النظر عن الظروف. ولكن بالنظر إلى الطابع الملح للحالة الراهنة في هاييتي ونداء شعبها، كانت الصين أول من اقترح في المجلس فرض جزاءات محددة الأهداف على العصابات الإجرامية الهايتية. وسرعان ما ردد اقتراحنا أعضاء آخرون في مجلس الأمن وبلدان في المنطقة. ونشيد بالولايات المتحدة والمكسيك، بوصفهما شريكين في الصياغة، على إعدادهما القرار وسعيهما إلى الحصول على آراء الآخرين في هذه العملية بغية الاستمرار في تحسين النص. وكذلك نشيد بأعضاء المجلس الآخرين

ولكنني أود أن أشدد على أن اتخاذ هذا القرار اليوم ليس سوى الخطوة الأولى. فلدينا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به. وبعد أن اتخذ المجلس إجراء مدروسا وحاسما لإرسال إشارة قوية إلى العصابات ومن يمولونها من خلال جزاءات جديدة محددة الأهداف، يجب علينا أن نبني على تلك الجهود للتصدي لتحديد فوري آخر - المساعدة في استعادة الأمن وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في هاييتي.

وكما قلت في المجلس يوم الإثنين (انظر S/PV.9153)، تعكف الولايات المتحدة والمكسيك على إعداد مشروع قرار يأذن بإيفاد بعثة دولية للمساعدة الأمنية غير تابعة للأمم المتحدة بغية المساعدة في تحسين الحالة الأمنية والتمكين من تدفق المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وذلك ليس استجابة لطلب من حكومة هاييتي فحسب، بل هو أيضا أحد الخيارات التي أوصى الأمين العام مجلس الأمن بالنظر فيها في ضوء البيئة الأمنية المتدهورة. ولئن كانت إجراءات اليوم هامة، يتوجب علينا أن نواصل بذل كل ما في وسعنا لمساعدة شعب هاييتي في وقت حاجته.

**السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** في البداية، أشكر أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم في عملية المفاوضات وعلى تعليقاتهم البناءة، التي ساعدت بلا شك في تعزيز نص القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) الذي اتخذ مؤخرا. ونرحب بالطابع الإجماعي لاتخاذ، إذ أنه يجسد وحدة المجلس بشأن موضوع معقد لا يخلو من جدل. ففي مواجهة الأزمة في هاييتي، أعطى مجلس الأمن إشارة واضحة إلى أن العنف يجب أن يتوقف ولا يمكن أن يظل من دون عقاب.

ولا يقل أهمية عن ذلك فرض حظر على أي نقل للأسلحة إلى الجهات غير التابعة للدولة التي تروع السكان المدنيين وتزعزع استقرار البلد. وكما ذكرنا مرارا، فإن الاتجار بالأسلحة آفة بالنسبة للعديد من البلدان ويجب مكافحته بقوة. وهذا القرار خطوة في ذلك الاتجاه وهو يبعث بإشارة واضحة إلى أن مجلس الأمن لن يقف مكتوف

وقد وضعنا نصب أعيننا إنشاء نظام قوي وجيد التصميم - نظام يكون بمثابة حاجز وراذع أمام العنف الجنسي والجنساني وتجنيذ الأطفال في الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تهدد السلام والأمن في هاييتي والمنطقة. ومن المهم أن يتضمن نظام الجزاءات أيضا استثناء قويا للأغراض الإنسانية.

أود أيضا أن أؤكد أهمية تسليم المجلس بضرورة اتخاذ إجراءات عادلة وواضحة واعتزام المجلس الإذن لأمين المظالم بمعالجة تلك المسألة. إن مراعاة الأصول القانونية الواجبة أساسية للحفاظ على كفاءة وشرعية أي نظام للجزاءات. لقد ظلت النزوح تدعو لعدة سنوات إلى تعزيز ضمانات الأصول القانونية الواجبة. والمهم أن المجلس قد أكد الآن عزمه على الإذن لأمين المظالم بكفالة مراعاة الأصول القانونية الواجبة فيما يتجاوز نظام الجزاءات الذي تفرضه لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

إن من المهم أن يحافظ المجلس على عزمه وأن يواصل مشاركته في الإجراءات القانونية الواجبة. إننا نرحب بتلك الخطوة في مساعدة شعب هاييتي. والنرويج على استعداد لمواصلة المناقشات بشأن مشروع قرار آخر شددت عليه الولايات المتحدة، ونأمل في تبادله عاجلا مع عموم الأعضاء.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** صوت الاتحاد الروسي مؤيدا للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، والذي ينشئ نظاما للجزاءات يفرضه مجلس الأمن على العصابات الإجرامية في هاييتي.

ولكن لم يكن الاتفاق على نص مقبول أمرا سهلا في المجلس. نلاحظ أن مقدمي مشروع القرار قد غيروا نهجهم الأولي الذي لم يكن بناء جدا وأخذوا في الحسبان في نهاية المطاف شواغل أعضاء المجلس الآخرين إزاء التسرع المفرط في هذه المسألة وما يتصل به

على أسلوبهم الجاد والمسؤول خلال المشاورات وعلى العمل المشترك للتمكين من اتخاذ هذا القرار على أساس توافق الآراء.

ونأمل أن يرسل القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) إشارة واضحة إلى العصابات الإجرامية في هاييتي، لحملها على الكف فورا عن أفعالها السيئة والتوقف عن إلحاق الأذى بالسكان والامتناع عن تقويض أسس هاييتي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ونأمل أن يرسل هذا القرار إشارة واضحة إلى الفصائل السياسية الهايتية، مفادها أنه يجب عليها أن تتوقف فورا عن التواطؤ مع الأطراف الفاعلة الإجرامية وأن توقف الصراع الحزبي وأن تولي الأولوية لمصالح البلد والشعب وأن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الهيكل السياسي للدولة والترتيبات الانتقالية في أقرب وقت ممكن. ونأمل كذلك أن يرسل القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) إشارة واضحة إلى شعب هاييتي بأن مجلس الأمن يولي اهتماما لمعاناته وسيبذل قصارى جهده لمساعدتهم في القضاء على آفة العنف العصابات وإزالة هذا الحمل الثقيل عن ظهورهم.

إن هاييتي على شفا الانهيار وهي في أمس الحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي. وبعد اتخاذ هذا القرار، سيواصل المجلس رصد التطورات في هاييتي. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن، في المرحلة المقبلة من مداولاته بشأن مسألة هاييتي، التمسك بروح التشاور والتضامن والالتزام بمبدأ النتائج العملية الموجهة نحو تحقيق نتائج، مسترشدا بأخذ جميع الآراء في الاعتبار واتخاذ قرارات حكيمة. والصين مستعدة للاضطلاع بدور نشط وبناء في ذلك الصدد.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** صوتت النرويج مؤيدة للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢). فالحالة المثيرة للقلق في هاييتي، كما نوقشت في جلستنا الأخيرة في المجلس (انظر S/PV.9153)، تتطلب عملا من المجتمع الدولي. ويستحق شعب هاييتي كامل اهتمامنا ومساعدتنا وتقانينا. واليوم، ردا على ذلك، ينشئ المجلس أول نظام جزاءات له منذ عام ٢٠١٧. ويشكل نظام الجزاءات هذا منطلقا هاما للحد من قدرات الجهات الفاعلة الإجرامية والعصابات على مواصلة العنف والأنشطة غير القانونية التي تشل هاييتي.

الاستعجال، ترحب أيرلندا باتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بالإجماع لإنشاء نظام جزاءات جديد لهايتي.

اليوم ولأول مرة منذ خمس سنوات، اعتمد مجلس الأمن نظاما جديدا للجزاءات - نظاما يركز على العصابات التي تفرض سيطرتها على هاييتي وشعبها.

تعرب أيرلندا عن تقديرها العميق للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والمكسيك، بوصفهما المشاركين في صياغة القرار، فضلا عن العمل مع زملائهما أعضاء المجلس بشأن وجهات نظرهم فيما يتعلق بمشروع النص. ونرحب في ذلك الصدد بإدراج العنف الجنسي والعنف الجنساني بوصفه معيارا قائما بذاته للإدراج.

وترى أيرلندا أيضا أن من الضروري أن يشمل المجلس تعزيز الإجراءات العادلة والإجراءات القانونية الواجبة للرفع من القائمة في هذا النظام الجديد. كما ترحب أيرلندا، بصفتها عضوا في مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف، بالإشارة المحددة إلى أمين المظالم في الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة. ونتطلع الآن إلى إحراز تقدم ملموس صوب تمديد ولاية مكتب أمين المظالم لتشمل هاييتي وجميع نظم الجزاءات الأخرى.

إن مكتب أمين المظالم مكلف باستعراض القضايا الواردة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة لا غير. وقد أضفنا الآن نظام الجزاءات المفروضة على هاييتي. عليه هناك ١٣ لجنة جزاءات أخرى لا يوجد لها أي نظام مستقل لاستعراض طلبات الرفع من القائمة. إن لدينا جميعا مصلحة في كفالة احترام جزاءات الأمم المتحدة للمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة. وقد حان الوقت الآن لكي يعالج مجلس الأمن تلك الشواغل بشكل موضوعي.

وفي حين أن هذا القرار ونظام الجزاءات الناشئ عنه لا يمكن أن يحلا وحدهما الأزمة المتعددة الأوجه التي تواجهها هاييتي فإنه إجراء هام من قبل مجلس الأمن دعما لشعب هاييتي. ويدل اتخاذ القرار على

من مواعيد نهائية غير واقعية. ويبين توافق الآراء على القرار أنه حتى في الظروف الراهنة يمكن لمجلس الأمن أن يحقق نتائج إيجابية إذا تصرفنا بمسؤولية، واحترمنا مواقف بعضنا بعضا وعبرنا عن اهتمام حقيقي بإيجاد حل توفيقي لحل المشاكل المعقدة معا.

ويحدونا الأمل في أن واشنطن والمكسيك قد تصرفتا لدى تقديمهما مشروع قرار الجزاءات هذا على أساس الرأي المشترك للجهات الفاعلة الإقليمية التي تواجه الكثير منها بصراحة ضغطا لا يقل عن الضغط الذي تسببه الجريمة المنظمة في هاييتي. وفي ذلك الصدد، فإن الولايات المتحدة ليست في الجانب الآمن بأي حال من الأحوال.

وبالرغم من تأييدنا للقرار فإننا لسنا مقتنعين بأن التدابير التقييدية الدولية ستوفر استجابة كافية لمختلف المشاكل التي تعاني منها هاييتي. لذلك يجب أن يكمن الحل الدائم في عملية سياسية شاملة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن القضاء على الفقر وعدم المساواة. ويجب تعزيز مؤسسات الدولة في هاييتي والتحرر من الإملاءات الخارجية التي سادت في جميع فترات التاريخ الحديث لهذا البلد تقريبا.

نلاحظ أن مشاكل تدفقات الأسلحة غير المشروعة والجريمة المنظمة في منطقة البحر الكاريبي لا تقتصر على بورت أو برنس وحدها. فهناك جهات فاعلة أخرى، بعضها رفيع المستوى، متورطة أيضا في الشبكات المعقدة العابرة للحدود. ويجب ألا تتجاهلها لجنة الجزاءات التي يجري إنشاؤها وفريق خبرائها اللذين يجب أن يعملوا في التزام صارم بولاية كل منهما.

وعلى أية حال، يجب ألا تؤدي التدابير التقييدية إلى استبعاد هاييتي أو عرقلة عملياتها السياسية. إن جزاءات مجلس الأمن ليست أداة عقابية، بل إنها من أكثر الوسائل فعالية في مجموعة أدوات مجلس الأمن للتصدي للتهديدات الناشئة. وينبغي استعراض هذه القيود الدولية بانتظام لتقييم مدى ملاءمتها وبالتالي تخفيفها أو رفعها تماما حسب الاقتضاء. وسنواصل رصد ذلك عن كثب.

**السيد ماينز (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** في ضوء الحالة الطارئة حقا في هاييتي ومسؤولية مجلس الأمن عن التصدي لها على وجه

- على الرغم من وجهات نظرهم المتباينة الآن - سيتحلون بالإرادة والقدرة على التوصل إلى توافق في الآراء ورسم طريق عملي للمضي قدما بهاييتي.

سنواصل نحن في كينيا بالغ الاهتمام بسلامة هاييتي وأمنها وازدهارها، فضلا عن تقديم كل الدعم إليها في حدود إمكانياتنا، حتى بعد انتهاء فترة عضويتنا في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر. وأكرر تأكيد تضامن كينيا مع شعب هاييتي والتزامنا بحماية سيادة هاييتي وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

**السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** بتصويتها مؤيدة للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) تؤكد الإمارات العربية المتحدة مجددا دعمها لجهود مجلس الأمن الرامية إلى التصدي مباشرة للحالة الأمنية الصعبة في هاييتي بواسطة فرض جزاءات محددة الأهداف على العصابات المسلحة.

**ويظل العنف والإرهاب اللذان تفرضهما العصابات المسلحة على شعب هاييتي غير مقبولين على الإطلاق. وإنشاء نظام جزاءات ضد العصابات المسلحة في هاييتي من خلال القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)** خطوة هامة في التصدي لهذه الأعمال. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ماسة إلى حظر الأسلحة لمنع توريد الأسلحة غير المشروعة إلى الجماعات المسلحة.

إن الإحاطات والتقارير الواقعية التي سمعناها عن الحالة الإنسانية الرهيبة في هاييتي، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والمائي على نطاق واسع، ونقص الكهرباء والوقود والدعم الطبي، والآن عودة ظهور الكوليرا، أقل ما توصف به أنها كارثية. ولذلك، نرحب بحقيقة أن القرار يتضمن الاقتراح الذي تقدمت به الإمارات العربية المتحدة وأيده أعضاء المجلس من أجل استثناء إنساني للتقليل إلى أدنى حد من أثر تدابير الجزاءات على المساعدة الإنسانية المقدمة إلى هاييتي. ونشيد بالنهج البناء الذي اتبعه المشاركون في الصياغة إزاء تلك المسألة الحاسمة الأهمية، والذي ينعكس في اتخاذ القرار بالإجماع اليوم - وهو علامة تمس الحاجة إليها على إمكانات وحدة المجلس.

جدية استعداد مجلس الأمن للعمل ضد العصابات الإجرامية ولصالح شعب هاييتي. وستواصل أيرلندا القيام بدورها لضمان استمرار المجلس في الاضطلاع بتلك المسؤولية.

**السيد كيماني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** تشكر كينيا المكسيك والولايات المتحدة على جهودهما الاستشارية في صياغة القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) الذي اعتمدناه للتو. لقد صوتت كينيا مؤيدة للقرار بعد أن بذلت قصارى جهدها، بصفتها من الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، لضمان أن يوفر آلية استعراض وأن يستهدف أولئك الذين يعرضون سلام هاييتي للخطر. ونشكر المشاركين في الصياغة والأعضاء الآخرين على الترحيب بمقترحات الدول الأفريقية الثلاث.

إن هذا القرار الجديد يعدّ أحد أكثر التدابير الملموسة التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرًا. كما أنه الخطوة الحقيقية الأولى التي يمكن الاستناد إليها في التوصل إلى حل شامل ودائم للأزمة الهايتية. إنه مؤشر واضح على تصميم المجلس على الوقوف إلى جانب شعب هاييتي ضد العصابات ورعاتها.

ترحب كينيا بالمعايير المحددة والقابلة للقياس لاستعراض الجزاءات. وستمكن هذه المعايير مجلس الأمن من تقييم التقدم المحرز بغية تعديل التدابير تدريجيا مع تحسن الحالة. ونهني المجلس على اتخاذه تلك الخطوة، ودعو إلى استمرار عمله على ملفات أخرى.

سوف يعتمد تنفيذ الجزاءات بقدر كبير على تعاون ودعم المجتمع الدولي، ولا سيما دول المنطقة. ويتطلب ذلك تبادل المعلومات والتنسيق لكفالة مساءلة المسؤولين عن معاناة الهايتيين.

ولا يزال تقديم المزيد من المساعدة لتعزيز قدرة المؤسسات الهايتية أمرا حاسما. نرحب في ذلك الصدد بالمبادرات الأخيرة التي اتخذتها الجماعة الكاريبية وأصدقاء آخرون لهاييتي دعما لهاييتي، ونؤيدها في ذلك.

كما نؤكد مجددا دعمنا القوي لحل للأزمة السياسية الراهنة بقيادة هاييتي ومليكتيها. ونحن على أتم الثقة في أن القادة السياسيين الهايتيين



إنسانية، وشروط لرفع الجزاءات. ونرى أن جميع تلك المعايير ضرورية لتطبيق هذه التدابير بطريقة مسؤولة وفعالة.

ونرحب بإضافة استثناء إنساني إلى النص. ويجب أن تكون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قادرة على تقديم المساعدة للمدنيين المحتاجين. وإذا لم تتمكن من القيام بأعمال إغاثة إنسانية ومحيدة بسبب الإفراط في الامتثال أو تجريم أنشطتها، فإن أضعف الفئات ستكون أول من يتحمل العواقب. وبينما نسلم بخصوصية كل نظام من نظم الجزاءات، فإننا نشجع على تكرار الاستثناء المعتمد اليوم في حالات أخرى بطريقة أفقية.

لقد قطع مجلس الأمن شوطا ما في تحسين نظم الجزاءات التي يفرضها، مع الانتقال إلى الجزاءات المحددة الأهداف، وتحديد إعفاءات إنسانية، وإنشاء آليات للرصد من خلال أفرقة الخبراء. بيد أن هناك حاجة مستمرة إلى كفالة الحد الأدنى من معايير مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، تمثيا مع صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تزال تحديات مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة تؤثر على فعالية جزاءات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نأسف لأن المجلس فوت فرصة معالجة ذلك التحدي في هذا القرار.

وكان من الممكن أن يؤدي توسيع نطاق ولاية أمين المظالم لتشمل نظام الجزاءات الحالي أو إنشاء آلية استعراض مكافئة لدراسة طلبات الرفع من قائمة الجزاءات بصورة مستقلة إلى تعزيز مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في جزاءات الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، كان من شأن تلك الخطوة أيضا أن تعزز فعالية المجلس عن طريق التقليل إلى أدنى حد من خطر الطعن في قراراته أمام المحاكم المحلية أو الدولية من جانب الكيانات والأفراد المدرجين في القائمة.

ونحيط علما بأن الإشارة إلى مكتب أمين المظالم أدرجت كفقرة من الديباجة. ونتطلع إلى المضي قدما في المسألة الهامة المتمثلة في مراعاة الأصول القانونية، سواء في نظام الجزاءات هذا أو في نظم جزاءات الأمم المتحدة الأخرى بطريقة أفقية.

إن إنشاء نظام جديد للجزاءات في مجلس الأمن بعد خمس سنوات مسؤولية كبيرة ويشكل سابقة لإجراءات المجلس في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بإدراج القائمين على الصياغة للمقترحات التي قدمناها لزيادة الاعتراف بالأدوار الهامة التي تؤديها بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الجماعة الكاريبية، لدعم هاييتي في طريقها إلى إحلال السلام والاستقرار.

ونرحب أيضا بإدراج مقترحات في القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) لتعزيز معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات للتصدي للقرارات المروعة عن العنف الجنسي والجنساني من جانب العصابات المسلحة. ونؤيد تأييدا تاما الصياغة الواردة في النص. ونتطلع إلى إجراء مناقشات في المستقبل لوضع معايير واضحة ومحددة جيدا وقابلة للتحقيق لرفع الجزاءات في نهاية المطاف عندما يحين الوقت المناسب.

ونسلم بأن القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) ليس الدواء الشافي الذي سيعيد هاييتي إلى طريق السلام. وندعو مرة أخرى على وجه الاستعجال جميع أصحاب المصلحة في هاييتي إلى العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بين الهاييتيين.

**السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** ما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء الحالة في هاييتي. ونأمل حقا أن يكون للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، الذي اتخذناه اليوم، أثر فعال في الميدان. ونعتقد أن حظر نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول في هاييتي وفرض التدابير المناسبة على من يشاركون في العنف أو يدعمونه، بما في ذلك تجميد الأصول وحظر السفر، قد يساعد على كبح تصاعد العنف في البلد.

يوفر ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن مجموعة من الأدوات لصون السلم والأمن الدوليين، والجزاءات من بينها. ويمكن أن تكون الجزاءات مشروعة وفعالة عندما تتخذ على نحو متعدد الأطراف، ومحددة الأهداف استراتيجيا، ومصممة بحيث يكون لها أدنى أثر ممكن على السكان المدنيين.

ومع ذلك، وكما هو الحال مع أي تدبير قسري، فقد تكون لها عواقب غير مقصودة. ولهذا السبب، سعت البرازيل، خلال المفاوضات، إلى إدراج آليات للرصد، ومعايير للإدراج، وإعفاءات واستثناءات

لا سيما بالنظر إلى التجربة المؤسفة للجزاءات التي فرضت على هاييتي في العقود الماضية.

لقد عانى الهايتيون بما فيه الكفاية، ويجب ألا تؤدي الإجراءات التي نتخذها كمجلس بأي حال من الأحوال إلى تفاقم محنة شعب هاييتي. ونسلم بأن التنفيذ الفعال للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) سيتطلب دعم وتعاون جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الجهات الفاعلة في المنطقة. ولذلك، فإننا ندعو البلدان المجاورة وغيرها في المنطقة إلى دعم المجلس في تنفيذ القرار.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا الثابت تجاه هاييتي وجميع الهايتيين. نحن نسعى فقط إلى تحقيق المصالح الفضلى للشعب. وبينما نكرر الدعوة إلى إيجاد حلول للأزمة الحالية بقيادة هاييتي وملكية هاييتية، سنواصل بذل قصارى جهننا لدعم شعب هاييتي.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** اجتمع المجلس يوم الإثنين لمناقشة الحالة في هاييتي (انظر S/PV.9153). يساور فرنسا قلق بالغ إزاء الحالة في الميدان، ولا سيما معاناة السكان المحليين. ونقف فرنسا إلى جانب شعب هاييتي وسنواصل حشد الدعم لهايتي. ولهذا السبب نرحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بالإجماع بشأن نظام جزاءات جديد لوضع حد للأعمال غير المقبولة التي تقوم بها العصابات في هاييتي.

وترحب فرنسا بالروح البناءة التي جرت بها المفاوضات. ونأمل أن يواصل المجلس السير على ذلك الطريق وأن يتخذ الخطوات الأساسية التالية نحو إحلال السلام والأمن في هاييتي.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون. صوتت غابون مؤيدة للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) ويسرها أن أعضاء مجلس الأمن قد اتخذوه بالإجماع. لقد صوتنا لصالحه لأن من مسؤوليتنا حماية شعب هاييتي من الفوضى واستعادة الأمل الذي أغرقه انعدام الأمن وحالة الضيق. لقد صوتنا لصالحه لأن نص القرار يهدف إلى تحييد العصابات التي تبث الرعب في هاييتي، وتجفيف تمويلها

ولهذا السبب كنا سنرحب بعملية مفاوضات أكثر شفافية وتفاعلاً بغية معالجة جميع المسائل المعلقة معالجة كاملة. وعلى الرغم من أننا نعتقد أنه كان من الممكن تحقيق المزيد لو كان لدينا المزيد من الوقت لإجراء مناقشة متعمقة، فإننا نأمل أن يشجع القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) التطورات الإيجابية ويعززها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن التزام البرازيل تجاه هاييتي لا يتزعزع وأنها لسنا غافلين عن معاناة شعب هاييتي.

**السيدة أوبونغ - نتييري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية):** نرحب غانا باتخاذ قرار الجزاءات المفروضة على هاييتي بالإجماع (القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢))، الذي يعكس تصميم مجلس الأمن الجماعي على تنفيذ جزاءات محددة الأهداف ضد الأشخاص الذين يشاركون في عنف العصابات والأنشطة الإجرامية في هاييتي أو يدعمونها. وقد صوتت غانا مؤيدة للقرار، ونود أن نعرب عن تقديرنا للمشاركين في الصياغة، المكسيك والولايات المتحدة، على جهودهما الرامية إلى استيعاب مساهمات مختلف الوفود والتوصل في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء.

يواجه شعب هاييتي تحديات خطيرة مع استمرار العصابات في ارتكاب عمليات الاختطاف والقتل والعنف الجنساني والجنسي وتدمير حياة وسبل عيش الهايتيين العاديين. ونأمل أن تساعد التدابير التي اتخذناها من فورنا في القرار على حل التحديات وتوجيه رسالة إلى الأطراف الإجرامية الفاعلة التي ترتكب تلك الأعمال الشنيعة في هاييتي بأنها ستحاسب.

إن الاستجابة للأزمة الإنسانية والأمنية في هاييتي هي ما ندين به بوصفنا أعضاء في المجلس للهايتيين العاديين، وهذا القرار المتعلق بفرض الجزاءات التي تستهدف العصابات ليس سوى خطوة واحدة من هذا القبيل. ولذلك، نرحب بالمعايير المعززة في القرار التي ستمكن المجلس من إجراء تقييم شامل لفعالية وملاءمة التدابير التي يتضمنها. ويسرنا بصفة خاصة أن التدابير الواردة في القرار تهدف أيضاً إلى كفالة عدم حدوث عواقب إنسانية سلبية على الهايتيين العاديين،



وقوع إصابات جماعية وتشريد جماعي. وهي تبعث برسالة سياسية رادعة بقوة من المرجح أن تغير سلوك الجهات الفاعلة الناشطة على أرض الواقع. وباتخاذ هذه الخطوة، أظهر المجلس تصميمه على دعم شعب هاييتي في عودته إلى بيئة آمنة واستقرار سياسي. وهو يبرهن على تصميم المجتمع الدولي على أداء دوره في حل الأزمة الخطيرة المتعددة الأبعاد التي تواجه بلدي لكي يظهر لشعب هاييتي أنه ليس وحده وأن صيحات الاستغاثة من الكرب قد سمعت.

إنها بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، يجب أن نواصل السير على هذا الطريق لتحقيق نتيجة دائمة. ومهما كانت فعالية الجزاءات كرادع، لا يمكنها وحدها القضاء على المستوى المرتفع من العنف الذي يعصف بهاييتي ويسبب معاناة لا توصف للسكان، ولا سيما النساء والأطفال. وتفتقر الشرطة الوطنية الهايتية - كما قلنا مرارا وتكرارا - إلى القدرة على التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. ويعترف الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بما يلي:

”إن تحسين قدرات الشرطة الوطنية وحده لن يكون كافياً لإحداث التغيير الجذري الذي تحتاجه هاييتي من أجل التصدي بشكل مستدام للأزمة الأمنية المتعددة الجوانب“ (S/2022/761، الفقرة ٧٩).

وفي هذا الصدد، فإن طلب حكومة هاييتي الحصول على دعم قوي في شكل قوة متخصصة تساعد الشرطة الوطنية الهايتية يستحق أن ينظر فيه أعضاء المجلس بعناية.

وفي الختام، يود وفدي أن يشدد على أننا في سباق مع الزمن، ونحن نتعامل مع بلد يغرق أكثر فأكثر في هاوية العنف وانعدام الأمن كل يوم. إن حياة الآلاف من الناس على المحك. ومع كل يوم يضيع في توفير استجابة كافية للحالة، يضيع أيضا عدد كبير جدا من الضحايا الأبرياء.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

وإمداداتها، وحماية السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، وتهيئة الظروف اللازمة للاستجابة لتفشي الكوليرا. ونأمل أن ينفذ النص الذي اعتمده للتو على الفور نصا وروحا، وفوق كل شيء نعتقد أن المجلس قد بعث من فوره برسالة تضامن قوية إلى شعب هاييتي ليقول إننا نقف إلى جانبه. ونؤكد مجددا التزامنا باحترام سيادة هاييتي وسلامتها الإقليمية.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل هاييتي.

**السيد رودريغ (هاييتي) (تكلم بالفرنسية):** في البداية، أود أن أشكر الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وهما حاملا ملف هاييتي في مجلس الأمن، على صياغة نص القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) وعلى قيادتهما الناجحة للمفاوضات التي مكنت من اتخاذه بالإجماع. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود على مشاركتها البناءة في المفاوضات، التي أسهمت في وضع الصيغة النهائية لنص تراعى فيه مصالح الجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن عميق تقدير هاييتي حكومة وشعبا لهم.

ويرحب وفد هاييتي باتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بالإجماع، والذي ينشئ نظاما محددا للجزاءات يستهدف قادة العصابات المسلحة الناشطة في هاييتي وكل من يدعمهم بتزويدهم بالتمويل والأسلحة والذخيرة وأي موارد أخرى. وتشمل التدابير التقييدية حظر السفر على هؤلاء الأفراد، وتجميد أصولهم، وحظر توريد الأسلحة للجهات الفاعلة من غير الدول. وتستند الجزاءات إلى معايير محددة جيدا وردت في القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) - الانخراط في أعمال العنف العصابات أو دعمه، والانخراط في أنشطة إجرامية، وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وإعاقة إيصال المعونة الإنسانية أو السلع الأساسية إلى السكان، والاضطلاع بأنشطة أخرى تقوض السلام والاستقرار والأمن في هاييتي والمنطقة.

وما من شك في أن تلك التدابير ستساعد على كبح الأنشطة العنيفة والمميتة للجماعات المسلحة التي تنتشر في البلد وتتسبب في